CODEX CAPSULE 11

إدارة البرامج الوطنية للدستور الغذائي وتطوير المواقف الوطنية

الشريحة 1

سوف نستعرض في هذه الدورة الطريقة التي تمكن الدول من إدارة البرامج الوطنية للدستور الغذائي، بما في ذلك تطوير المواقف الوطنية ومراجعتها

يجب علي الأعضاء الفاعلين في الدستور الغذائي الاعتماد على اجرائات وطنية لإعداد و **اعتما المواقف الوطنية المتعلقة** بقضايا الدستور الغذائي ذات الصلة, و ذلك على أساس أولويات بلدانهم . كما يجب عليهم تولي أمر تقديم **التعليقات المكتوبة** إلى هيئة الدستور الغذائي كلما اقتضى الامر.

تتبنى عدة بلدان سياسة معينة يقوم عادة باتباعها رئيس الوفد لتمكينه من تطوير الموقف الوطني ذي الصلة بلجنة معنية.

هناك خمس خطوات أساسية متعارف عليها في عملية اعداد الموقف الوطني:

1 تعميم وثائق العمل.

2 - التماس مداخلات من أصحاب المصلحة.

3 - صياغة الموقف.

4 - الحصول على تأييد وطني للموقف

وأخيرا

5 - تقديم تعليقات مكتوبة، اذا اقتضى الامر.

المرحلة الأولى من العملية هي تعميم الوثائق

اذ تمثل نقطة الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي النقطة المرجعية التي تستقطب توثيق عملية اعداد الموقف الوطني.

و تتبع نقطة الاتصال (CCP) عادة المراحل التالية:

- تلقى وثيقة عمل من أمانة الدستور الغذائي في روما
- تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تعليقات مكتوبة؛
- تعميم وثائق العمل لمراجعتها والتعليق عليها من قبل أصحاب المصلحة؛
- إحالة التعليقات الواردة إلى الشخص المسؤول عن صياغة الموقف الوطني.

وفي حالة وجوب أو امكانية تقديم تعليقات مكتوبة، تحدد نقطة اتصال الدستور الغذائي أيضا الإطار الزمني الذي يجب الالتزام به للاستفاء بتقديم التعليقات في الوقت المحدد, كما تحدد الجهات التي يجب اشراكها.

وبعبارة اخري، فإن الموعد النهائي الذي ستحدده نقطة اتصال الدستور الغذائي لاستكمال اعداد الموقف الوطني لا يمكن أن يكون نفس الموعد النهائي الوارد في ورقات العمل الصادرة عن أمانة الدستور الغذائي .

وعادة ما يكون التاريخ الذي تحدده نقطة اتصال الدستور الغذائي من 1 إلى 2 أسابيع قبل الموعد النهائي المحدد في ورقات العمل، وذلك لإتاحة الوقت الكافي لاي مراجعة في الشكل أو الإملاء، والموافقة على التعليق المزمع الادلاء به من قبل هيكل الحوكمة الوطني للدستور الغذائي: وهو عادة اللجنة الوطنية للدستور الغذائي.

الشريحة 4

المرحلة الثانية هي طلب مداخلات أصحاب المصلحة:

التشاور هو نشاط أساسي من أنشطة نقطة اتصال الدستور الغذائي (CCP)

من أجل تسهيل التشاور وتجنب إرباك أصحاب المصلحة بالوثائق غير المرغوب فيها، تقع على عاتق نقطة اتصال الدستور الغذائي مسؤولية تحديد الجهات الشريكة و أصحاب المصلحة التي يجب اشراكها في صياغة المواقف الوطنية بأن قضية ما وتحديد آلية التشاور معها.

فعلى سبيل المثال، قد يشارك بلد ما في انشطة أعمال **لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضروات الطازجة (CCFFV) و لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت (CCFO).** إن أنواع المسائل التي تنظر فيها هاتين اللجنتين مختلفة تماما.

ففي حين تهتم المنظمات الصناعية المرتبطة بإنتاج الفواكه والخضروات الطازجة أو تجهيزها أو تصديرها أو استيرادها بتلقي وثائق الدستور الغذائي ذات الصلة باللجنة المعنية بالفواكه والخضراوات الطازجة **(CCFFV)** ,غير أنها من غير المرجح أن تهتم بالوثائق ذات الصلة بلجنة الدهون والزيوت **(CCFO)** ولذلك لا ينبغي إرسال تلك الوثائق الى هذه المنظمات إلا عند طلبها.

و في نفس الوقت, من الممكن أن تهتم كل من المنظمات المضتلعة بصناعات الفواكه والخضروات الطازجة وصناعة إنتاج الزيوت النباتية بالمسائل التي تطرحها لجنة التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

الشريحة 5

للبلدان حرية اختيار آلية التنسيق الوطنية الخاصة بها.

لتسهيل عملية التشاور وتخفيف عبء العمل على نقطة اتصال الدستور الغذائي، أنشأت العديد من البلدان لجنة وطنية معنية بالدستور الغذائي أو هيكلا معادلا.

وفي بعض الدول، تضم لجنة التنسيق الوطنية مجموعات من أصحاب المصلحة، ومن ثم يمكن استخدامها لغرض تنظيم المشاورات بشأن نصوص الدستور الغذائي.

وفي حالات أخرى تكون فيها لجنة التنسيق الوطنية مقتصرة على المسؤولين الحكوميين، تنظم المشاورات التي يشارك فيها أصحاب المصلحة، كامتدادا للجنة التنسيق الوطنية، بدعوة مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المنظمات الصناعية، ولكن أيضا المجموعات المهنية الصحية ومنظمات المستهلكين لدورات استشارية مخصصة.

ومن المرتقب أن تكون المنظمات الصناعية نشطة جدا في المشاركة بادلاء الرأي بشأن وضع المواصفات الدولية، خاصة إذا كان البلد مستوردا أو مصدرا رئيسيا للأغذية والمنتجات الغذائية و الزراعية.

وينبغي ألا تقتصر المنظمات الصناعية التي ستشارك في المشاورات على مجموعات المصنعين فحسب، بل ينبغي أن تشمل أيضا منظمات المصدرين والمستوردين.

الشريحة 6

لماذا يجب علينا تطوير مسودة موقف وطني؟

إعداد موقف وطني هو جهد تعاوني، الخطوة الأولى تتمثل في إعداد مسودة أولية للموقف الوطني .

يتم إعداد المواقف الوطنية لغرضين رئيسيين:

أولا: تمكين الوفد المنتدب من عرض موقف بلده خلال اجتماع الدستور الغذائي ذي الصلة؛

ثانيا: تشكيل أساس للتعليقات المكتوبة التي ستقدم إلى أمانة الدستور الغذائي (أو أمانة البلد المضيف) استجابة لطلب تقديم تعليقات مكتوبة.

وعادة ما تكون التعليقات المكتوبة المقدمة إلى الدستور الغذائي استجابة لرسالة معممة محددة تسلط الضوء على مواصفة او مناقشات جارية.

من الذي يجب أن يقوم بإعداد الموقف الوطني ؟

عادة ما يقوم شخص لديه خبرة تقنية بشأن المسألة قيد النظر بإعداد مسودة أولية للموقف الوطني ويكون هذا الفرد عادة مؤهلا أن يضطلع بمهام رئيس الوفد في دورة الدستور الغذائي ذات الصلة.

وعند إعداد الموقف الوطني تؤخذ في الاعتبار المداخلات الواردة نتيجة لعملية التشاور، على النحو الذي تنسقه اللجنة الوطنية أو الآلية الاستشارية الوطنية المعتمدة.

ومع ذلك، فإن القرار النهائي بشأن مضمون الموقف الوطني يقع على عاتق الجهة الحكومية المسؤولة، وبالتالي فإن الأمر متروك لهذه الجهة لتحديد مقدار ومدى انعكاس المداخلات الواردة في اعداد او تعديل الموقف الوطني.

الشريحة 7

كيفية إعداد موقف وطني

فيما يلي بعض المعايير العامة التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند وضع موقف بلد بشأن قضايا الدستور الغذائي:

لا تتم صياغة الموقف بصفة منعزلة بل يجب أن يتم ذلك بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية.

- ينبغي عادة تقديم الخلفية اللازمة حتى يتسنى اعداد الموقف الوطني بشأن قضية معينة بحيث لا تقدم للجنة الدستور الغذائي. تعليقات أو مداخلات بشأن مسائل التي سبقت مناقشتها واتخذت قرارات بشأنها.
- عند إعداد المواقف الوطنية، نحتاج إلى التأكد من أنها معتمدة على أساس علمي صحيح، وأنها مدعومة ببيانات لتقييم المخاطر إذا كانت متاحة وذات صلة.
- ويجب أن تكون المواقف التي يتم الادلاء بها دوليا متسقة مع السياسات الوطنية للبلد المعني.

ويجب مراعاة السياسات الوطنية للبلد (بما في ذلك التشريعات ذات صلة) عند تطوير الموقف الوطني، غير أن معارضة نص مواصفة الدستور الغذائي المقترح مع المتطلبات أو التشريعات الوطنية لا يجب أن يمثل الأساس المنطقي لموقف وطني يعارض مشروع المواصفة الدولية .

فعلى سبيل المثال، ليس من المناسب أن يذكر ما يلي: "إن بلدي لا يؤيد (كذا) لأن هذا يتعارض مع تشريعاتنا الوطنية"، لأن التشريعات الوطنية تعكس الشواغل و الظروف الوطنية دون الظروف العالمية.

وينبغي أن تستند المواقف الوطنية التي يتم الادلاء بها على الصعيد الدولي إلى اعتبارات ذات تطبيق عالمي، مثل التقييم العلمي للمخاطر.

كما يمكن أن يعكس الموقف الوطني ما إذا كانت مواصفة الدستور الغذائي لها تأثير على واردات/ صادرات البلد، خاصة إذا كان البلد منتجا أو مستوردا أو مصدرا رئيسيا للسلع الغذائية التي تستهدفها المواصفة. عند ذلك يصبح تأثير المواصفة على واردات و صادرات هذا البلد ذو صبغة عالمية.

.

ولكن إذا كان الظرف يتمثل أساسا في اختلاف المواصفة المقترحة مع القرارات الوطنية، يبقى على عاتق البلد تقييم ومعالجة تأثير مدى هذا الاختلاف وطنيا بعد اعتماد المواصفة من قبل الدستور الغذائي.

وبعبارة أخرى، لا ينبغي للموقف الوطني أن يمثل عائقا لعمل ذو أهمية دولية.

الشريحة 8

تأييد الموقف الوطني

يجب أن تتم مشاركة مشروع الموقف الوطني مرة أخرى مع الأطراف المعنية الأخرى (على سبيل المثال الأعضاء الآخرين من وفد البلد إن أمكن) قصد تمكينه من الادلاء بمداخلاتهم.

ومن ثم يجب بعد ذلك ان تخضع النسخة النهائية لمراجعة أخيرة علي مستوى حكومي مناسب، بحيث يمكن إقرارها بوصفها موقفا رسميا للبلد، وفي بعض البلدان، يمكن للجنة الدستور الغذائي الوطنية أن تؤدي هذه الوظيفة.

ينبغي ضمان الاتفاق والدعم الوطنيين للموقف الوطني بشأن نص من نصوص الدستور الغذائي ، إذ أن سحب أو تغيير الموقف الوطني ليس ممارسة شائعة، وينبغي للبلدان أن تتجنب تغيير الموقف الوطني ما لم يكن ذلك ضروريا (مثل تلقي معلومات جديدة).

الشريحة 9

كقاعدة عامة، من المهم أن ينظر البلد في تقديم تعليقات مكتوبة بشأن المسائل التي تم اعتبارها مسائلا ذات أولوية أثناء وضع الموقف الوطني.

وتتمثل مهمة نقطة اتصال الدستور الغذائي في تقديم أي تعليقات خطية إلى أمانة الدستور الغذائي في روما أو إلى أمانة البلد المستضيف للجنة معينة.

ولن تقبل أمانة الدستور الغذائي إلا التعليقات المقدمة عن طريق نقطة اتصال الدستور الغذائي بوصفها تعليقات البلد الرسمية.

دعونا نستعرض مزايا تقديم تعليقات مكتوبة:

- يساعد ذلك على تحديد القضايا ذات الأولوية بالنسبة للبلد ؛
- كم ييسر ويعزز ذلك الإعداد اللازم على المستوى الوطني قبل اجتماع للدستور الغذائي، مع ضمان إشراك جميع الخبرات الوطنية المتاحة؛
- وإذا لم يتمكن بلد ما من حضور اجتماع ما بسبب محدودية الموارد أو لأسباب أخرى، فإنه يسهل عرض المواقف الوطنية عبر الادلاء بالتعليقات الخطية, حيث يمكن خلال

الاجتماع لبلدان أخرى أن تشير إلى التعليقات الخطية لبلد اخر وتدعمها و لا يمكن ذلك الا اذا تم إذا تقديم هذه التعليقات للأمانة بطريقة مكتوبة قبل الاجتماع.

- وتقوم أمانة الدستور الغذائي بتعميم التعليقات المكتوبة قبل انعقاد الاجتماع - بحيث يتم مشاركة الموقف الوطني مع جميع الوفود الأخرى. وهذا ما يتيح الفرصة للبلدان لاستعراض مواقف بعضها البعض، وبالتالي يمكن أن ييسر تشكيل التحالفات.

الشريحة 10

وعلى الرغم من عدم وجود شكل رسمي لإعداد المواقف الوطنية، أو لتقديم التعليقات المكتوبة، هناك بعض العناصر الأساسية التي يجب إدراجها :

- اسم اللجنة وتحديد الدورة؛
- تحديد بند جدول الأعمال ورقم الوثائق المرجعية؛
- معلومات أساسية لتمكين القارئ من وضع الموقف في سياقه ؛
- عرض القضايا والمناقشات؛
- بيان الموقف الوطني؛

وأخيرا

- تفسير الأساس المنطقي للموقف الوطني

يجب أن يكون للبلد موقفا وطنيا من جميع البنود تقريبا المعروضة للنقاش من قبل لجنة ما للدستور الغذائي أو قضية تثيرها رسالة معممة. لكن التعليقات المكتوبة تقدم عادة على عدد محدود من البنود و التي تعتبر أساسية.

بعض النصائح التي يجب مراعاتها:

عند إرسال تعليقات مكتوبة إلى أمانة الدستور الغذائي (خاصة عند التعليق على مشروع نص الدستور الغذائي)، نحتاج إلى النظر في ما يلي:

- ليس من الضروري استنساخ أجزاء طويلة من النص التي لا يقترح بشأنها أية تغييرات ؛
- عند الإشارة إلى تغييرات في النص، يجب استخدام رسالة متناسقة، على سبيل المثال بتسطير النص الجديد وشطب النص المحذوف؛
- الإشارة بوضوح في موضوع البريد الإلكتروني الموجه للأمانة إلى محتوى الرسالة.

الشريحة 12

من المهم التمييز بين:

- المواقف الوطنية التي يستخدمها رئيس الوفد الذي يحضر دورة من دورات اللجنة و التي لا يقصد الادلاء بها علنيا, من التعليقات الكتابية المزمع تقديمها إلى أمانة الدستور الغذائي في روما للنظر فيها من قبل لجنة.

وقد يتبع الشكل والطريقة التي يتم بها إعداد هذه المواقف نهجا مختلفا ويمكن مناقشة هذا كجزء من القسم العملي والتفاعلي لهذه الدورة التدريبية.

تذكير آخر:

تشجع البلدان على إرسال التعليقات الخطية من نقاط اتصال الدستور الغذائي الوطنية(CCP).

الشريحة 13

دعونا نناقش أهمية وضع استراتيجية وطنية للدستور الغذائي .

يمكن أن تكون أنشطة الدستور الغذائي الوطنية عديدة ويمكن أن تكون واسعة النطاق بطبيعتها.

ويمكن أن تتراوح بين:

- ضمان التمثيل الفعال للبلد في اجتماعات الدستور الغذائي؛
- ضمان التشاور والاتصال الوطنيين الفعالين؛ و
- إعداد المواقف الوطنية والتعليقات المكتوبة.

تتبع بعض البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي نهجا يتمثل في وضع استراتيجية وطنية لتوجيه البلد نحو تركيز اهتمامه على المسائل ذات الأولوية وتيسير إعداد موقف متسق بشأن مختلف المسائل.

ويمكن لهذا للنهج الاستراتيجي في كثير من الأحيان, أن يمكن البلدان من الاستفادة على أفضل وجه من الموارد المحدودة و المخصصة لأنشطة الدستور الغذائي.

ومن المفيد وجود قائمة مرجعية لإعداد المواقف الوطنية وتعزيزها في دورات الدستور الغذائي.

وتوفر القائمة المرجعية إرشادات لتيسير استخدام البلدان لنهج منظم في إعداد المواقف الوطنية وتعزيزها